الأنباء
الاحد 18 سبتمبر 2011

العمير ينفي علاقته بالإيداعات المليونية ويؤكد دعمه لمحاسبة المتورطين

د.علي العمير

أكد النائب د.علي العمير انه لا علاقة له بتاتا بالإيداعات المليونية التي أثيرت أخيرا، وتنطوي على شبهة غسيل أموال أو رشاوى وتم تحويل أصحابها للنيابة العامة. وقال «تلقيت ببالغ الاستغراب أخبارا مفادها ان بنكا أحال اسمي الى النيابة العامة بسبب الإيداعات المليونية! وكان واضحا ان الهدف من ذلك الخبر هو الإساءة البالغة وتشويه السمعة والتشكيك بمواقفنا السياسية المعتدلة ومحاولة ربطها بمنافع ورشاوى وميزات.

واضاف ان هذه ليست أول إشاعة يبثها الخصوم وغالبا انها لن تكون الأخيرة ولكن بحمد الله سرعان ما ينكشف كذبهم ويرتد كيدهم الى نحورهم ويصبح تدبيرهم تدميرا لهم، فكلما أوقودا نار الفتنة أطفأها الله بفضله ورحمته ونخرج منها أكثر قوة وإصرارا على التصدي لباطلهم وأجنداتهم البائسة.

وقال العمير: أشاعوا هذه المرة ان البنك الوطني أحال حسابي للنيابة العامة بسبب الإيداعات المليونية وبلغت الرعونة بالبعض بتحديد المبلغ بـ 5 ملايين دينار محاولا تقوية الإشاعة وتسويقها على الأذهان. وسبحان الذي أعمى بصائرهم وجعل ما جاءوا به بهتانا واضحا زيغه، فبحمد الله ليس لدي حساب بالبنك الوطني أصلا فكيف يكون متخما بالملايين؟ وهذا الأمر يجعلني أشفق على ضحالة عقولهم. فقد أردفوا اسمي بأسماء من تم تحويلهم من النواب لظنهم ان البنك الوطني هو الوحيد الذي سيحيل نوابا. ولو علم أصحاب الضمائر الخربة والأجندات العفنة ان بيت التمويل سيحيل نوابا لصبروا وجعلوني من ضمنهم تسهيلا لتسويق باطلهم ولكنها لا تعمى الأبصار بل تعمى القلوب التي في الصدور.

وزاد العمير: أنبه أحبائي ممن التبس عليهم الأمر وربما وجدت الشائعات طريقا الى قلوبهم وغرر بهم، بضرورة تحري الدقة وعدم الانجراف خلف من لا يريد تشويها بنا فحسب وانما يريده بوطننا وشعبنا. فهم لا يريدون استقرارا ولا أمنا لكويتنا الحبيبة فإذا رأوا منا جهدا يقوض تخطيطهم ويفشل مساعيهم واستخدمنا معهم الحجة والدليل بادروا الى الشائعات والتضليل. فلا حدود يعرفونها ولا أعراض يحفظونها ولا ذمم يحرمونها وهم إذا حدثوا كذبوا وإذا خاصموا فجروا، لذا أعلنها لإخواني وأخواتي أن ما نشر إنما هو كذب محض فلا يوجد لدي حساب بالوطني لا أنا ولا أقربائي من الدرجة الأولى، كما انني لا يوجد لدي حساب مليوني في أي بنك داخل أو خارج الكويت، كما نطمئن أحبابنا بأننا ملتزمون بعهد الله وما عاهدناهم عليه ولن نحنث به بإذن الله ومن أجل أقصى درجات الشفافية فكما أودعنا ذمتنا المالية أول دخولنا المجلس عام 2006 فاننا سندعم جميع الوثائق من النواب لفحص الحسابات البنكية وسأصوت بإذن الله مع قوانين مكافحة الفساد والاقتراحات التي قدمنا نحن بعضها، اذ ان مكافحة الفساد واجب شرعي ووطني والمال العام له حرمة والرشاوى أصحابها ملعونون يجب محاربتهم وإنقاذ المجتمع من ممارساتهم ولا يجوز التستر عليهم أو الاستمرار بمواقفهم.

وأكد ان ما يتعلق بالودائع المليونية وبعد انتهاء النيابة من التحقيق بها فلن نتوانى في محاسبة أي طرف يثبت تورطه وإدانته سواء بالحكومة أو أي موقع آخر مهما علا ذلك الموقع.

وقد يتساءل البعض عن سبب تأخري بنفي هذه الشائعة السمجة! مبينا ان السبب في ذلك انني أردت استخراج شهادة من البنك الوطني حتى نقطع دابر المفترين ولكن البنك رفض ذلك ومازلنا نحاول.

حماد يسأل الحمود عن ملابسات اختفاء مواطن

سعدون حماد

وجه النائب سعدون حماد سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود جاء فيه: نمى الى علمي اختفاء مواطن كويتي منذ 2011/2/6 وتقدم ذووه ببلاغ تغيب الى وزارة الداخلية، ولم تتمكن وزارة الداخلية من العثور عليه او ابلاغ ذويه بأي معلومات عن مكان تواجده.

لذا يرجى موافاتي بالآتي: ـ ما هي المعلومات المتوافرة لدى وزارة الداخلية حول ملابسات اختفاء المواطن؟ ـ هل المواطن المذكور محتجز لدى اي جهة تابعة لوزارة الداخلية؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب، فما السند القانوني لاحتجازه، وما الجهة التي تحتجزه؟ واذا كانت الاجابة بالنفي فما اسباب عدم تمكن وزارة الداخلية من العثور على المواطن؟ وما هي الاجراءات المتبعة من قبلكم في مثل هذه البلاغات؟

العدوة يستفسر عن الجهة المنفذة لمشروع مختبر فحص الأغذية المركزي

وجه النائب خالد العدوة سؤالا برلمانيا الى وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية فاضل صفر جاء في مقدمته: نظرا للاهمية الكبرى لمختبرات فحص الاغذية ودورها المحوري فيما يتعلق بسلامة الغذاء عن طريق توفيرها للتدابير والاجراءات الفنية لمراقبة وضبط ضمان الجودة للسلع الغذائية المستوردة، فضلا عن دورها الاساسي في القيام بمختلف انواع التحضيرات والتحاليل والفحوصات الكيميائية للعينات الواردة للبلاد لاسيما في الفترات الاخيرة التي تلاعبت فيها بعض الشركات الموردة للسلع الغذائية وتسببت بدخول رسائل وشحنات لاغذية فاسدة اضرت بالمنظومة الغذائية في البلاد، بالاضافة الى اعلان وزارة الدولة لشؤون البلدية عن مشروع مختبر فحص الاغذية المركزي التابع لبلدية الكويت، لذا يرجى توجيه الاسئلة التالية للسيد وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية:

وجاء نص السؤال كالتالي:

● ما الجهة المنفذة لمشروع مختبر فحص الاغذية المركزي التابع لبلدية الكويت؟ وما ه مدة تنفيذه حسب بنود العقد؟ يرجى تزويدي بنسخة من العقد مصحوبة بالمواصفات الفنية للمشروع.

● ما القيمة النهائية للعقد؟ وهل هناك أوامر تعديلية من بداية المشروع الى الان؟ يرجى تزويدي بنسخ عنها في حالة الاجابة بنعم.

● ما التاريخ المخصص ـ وفقا للعقد ـ لتسلم الوزارة للمختبر؟ وهل هناك تأخير في انجاز المشروع بشكل عام او في اي من مراحله المختلفة؟ يرجى توضيح الاسباب ان كانت الاجابة بنعم.

● هل أجرت الوزارة دراسات للتوصيف الوظيفي للعاملين؟ وهل تم تحديد جميع التخصصات والدرجات العلمية المطلوبة لتشغيل المختبر؟ يرجى تزويدي بتلك الدراسات.

● ما المدة الفنية اللازمة لتجهيز المختبر بالاجهزة والمعدات والبرامج والكادر الوظيفي؟ مع تحديد تاريخ التشغيل الفعلي للمركز.

● ما المهام التي ستوكل الى هذا المختبر؟ وما انواع الفحوصات والتحاليل التي يمكن ان يتعامل معها المختبر وهل هي مطابقة للمواصفات والمقاييس العالمية؟

● ما الطاقة الاستيعابية للفحوصات والعينات في الساعة او اليوم للمركز؟ وما الدورة الزمنية لفحص العينات؟

● ما خطة الوزارة حيال انشاء المختبرات المشابهة في السنوات القادمة، يرجى تزويدي بالخطط الاستراتيجية للوزارة لانشاء مثل تلك المختبرات في حالة وجودها.

خالد العدوة

الحويلة يطالب الحكومة بسرعة إقرار كادر العاملين في المختبرات الطبية

د.محمد الحويلة

طالب النائب د.محمد الحويلة الحكومة ومجلس الخدمة المدنية باعادة النظر وإقرار كادر العاملين في المختبرات الطبية بشقيه الحكومي والخاص والمساواة بينهم وبين قرنائهم من العاملين في المجال الطبي، مستغربا ان يتم صرف كادر للصيادلة ولا يتم صرفه للمختبرات المهنة الأكثر تعرضا للمخاطر، مؤكدا دعمه ومساندته لهم حتى يتم إقرار كادرهم المستحق.

مستغربا من تجاهل وزارة الصحة لهم مع العلم انهم يعتبرون العمود الفقري لمستشفيات وزارة الصحة، موضحا ان أغلبية العاملين في هذا المجال فقدوا أجمل اللحظات في حياتهم بعيدا عن أسرهم ليمارسوا هذه المهنة الشريفة التي يحرصون على ان يبدعوا فيها، لكن مع ذلك أصبح بين هؤلاء ومهنتهم حاجز كبير صنعه تراخي الحكومة والوزارة في حل مشكلاتهم وإقرار بدلاتهم التي أصبحت حبيسة أدراج ديوان الخدمة المدنية، وقلة الحوافز التشجيعية جعلتاها مهنة طاردة ومحاربة، موضحا ان طبيعة عملها هي الأكثر خطورة والتي تعرضهم دائما للإصابة بأمراض فتاكة، مؤكدا ان العمل في المختبرات الطبية هو ركيزة اي عمل طبي، وتعد المهنة الأكثر خطورة ومشقة عن غيرها من خلال التعامل المباشر مع عينات المرضى وما تحمله من أمراض معدية، فضلا عن التعرض للمحاليل الكيميائية السامة والخطيرة، كما انه من دونها لن يكون هناك اي تطور او رقي في قطاع الصحة بأكمله، مطالبا وزارة الصحة بالاهتمام بالمختبرات الطبية والعاملين بها وتوفير جميع الأجهزة العالمية الحديثة والمتطورة التي تساعدهم في أداء عملهم وتطويره.

ودعا الحويلة الحكومة الى إعادة النظر في سلم الرواتب ومراجعتها لخلق توازن بين الغلاء والتضخم ومراعاة أوضاع المواطنين في ظل استمرار ارتفاع الأسعار وثبات الرواتب دون تحريك.

النملان: ما أسس التعيينات الجديدة في هيئة سوق المال؟

سالم النملان

وجه النائب سالم النملان سؤالا لوزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي جاء فيه:

ما الأسس التي تمت على أساسها التعيينات الجديدة في هيئة سوق المال؟ والخبرات العلمية التي على أساسها تمت هذه التعيينات؟ يرجى تزويدي بأسماء ومناصب من تم تعيينهم وميزاتهم العلمية في هذا المجال وأسماء ومناصب من لديهم شكوى وعدم تعيينهم في تلك الوظائف رغم أحقيتهم.

الدقباسي: البرلمان العربي يناقش الأوضاع في سورية واليمن وفلسطين

أعلن رئيس البرلمان العربي علي الدقباسي أن البرلمان العربي عقد دورته العادية الثانية للعام 2011، في مقر جامعة الدول العربية خلال الفترة من 18 إلى 21 الجاري، ومن بين الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الدورة دعم السلطة الفلسطينية للحصول على مقعد في الأمم المتحدة، وقرار مجلس الشيوخ البلجيكي المتضمن الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والضغط على سلطات الاحتلال الصهيوني لإطلاق سراح أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المعتقلين في السجون الصهيونية واستكمال مهمة البرلمان العربي لفك الحصار عن قطاع غزة، وفي هذا السياق تبرعت دولة قطر مشكورة بمبلغ 500,000 ريال قطري، لدعم صمود الشعب الفلسطيني في غزة، كما سيبحث البرلمان تقرير لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي المتعلق بتطورات الأوضاع المتردية في بعض الدول العربية وبخاصة في سورية واليمن، والدعم السياسي والإعلامي والتعريب لجمهورية جزر القمر المتحدة، وآليات جذب الاستثمار إليها، وإيجاد آلية ناجعة لمعالجة الأوضاع العربية الراهنة والمستجدة، ومخاطر تحديات التدخل الأجنبي في العالم العربي، والآفاق السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي في ظل ثورات الربيع العربي.

وأوضح ان لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ستناقش تقرير اللجنة المعنية بالمؤتمر الموسع الذي سيعقد في مقر جامعة الدول العربية في الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر القادم، والمتعلق بالاستثمارات العربية وحمايتها التشريعية والقضائية في البلدان العربية، كما ستناقش لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان القوانين والتشريعات في الدول العربية الخاصة بالدواء المزور والمغشوش، ومشروع قانون نموذجي عربي لمحاربة جرائم الاتجار في البشر، والدعم التشريعي والقانوني لجمهورية جزر القمر المتحدة. وستناقش لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب، موضوع عقد ندوة حول الطفل، تنظيم ندوة حول مشاكل وآثار الفقر والحروب والصراعات والتصحر على العالم العربي وعلى التنمية، وكذلك تعزيز العلاقة بين البرلمانيات العربيات والافريقيات، وموضوع توقيع مذكرة تفاهم بين البرلمان العربي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

● القاهرة ـ هناء السيد ●

علي الدقباسي

الكندري ينفي وجود تجاوزات في ترقيات مجلس الأمة

علام الكندري

في إطار سلسلة اللقاءات التي يقوم بها الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري للتواصل مع الموظفين وقطاعات الأمانة العامة التقى الأمين العام الأمين العام المساعد لشؤون الأعضاء أنور العبيدان ومسؤولي وموظفي قطاع شؤون الأعضاء.

وشدد الكندري خلال اللقاء على أهمية استمرار هذه الاجتماعات من قبل مسؤولي القطاعات والإدارات لما لها من دور كبير في تطوير عمل الأمانة العامة وخدمة الموظف وإيجاد بيئة مناسبة للعمل البناء الهادف. وتحدث الكندري عن الشفافية والحيادية والموضوعية بموضوع الترقيات التي حدثت مؤخرا وعدم وجود تجاوزات بها، مشيرا الى ان الكل يدرك ان ما تقوم به الأمانة العامة قائم على أسس من العدالة وحفظ حقوق الموظفين.

ما المعايير التي على ضوئها يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة ؟
العبدالهادي يستفسر من وزير المواصلات عن الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

ناجي العبدالهادي

وجّه النائب ناجي العبدالهادي سؤالا برلمانيا إلى وزير المواصلات سالم الأذينة جاء فيه: لما كانت الكويت وفي إطار سعيها نحو تطوير وتحسين الخدمات التي تقدم للمواطنين، وأمام مجتمع المعلومات قد قامت بإنشاء الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بموجب المرسوم رقم 266 لسنة 2006 والذي حدد اختصاصات وسياسات تكنولوجيا المعلومات، وإنشاء وإدارة البوابة الإلكترونية الرسمية للدولة، وتدريب الكوادر البشرية الوطنية إضافة الى العديد من الاختصاصات التي يبينها المرسوم المشار اليه.

وجاء نص السؤال كالتالي:

● هل يعتبر الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات هيئة مستقلة أم هيئة ملحقة بوزير المواصلات؟

● نصت المادة الثالثة من مرسوم إنشاء الجهاز المركزي وتعديلاته على أن يكون للجهاز مجلس إدارة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وعليه يرجى توضيح طبيعة عمل المجلس والمهام المكلف بها الأعضاء؟

● هل قدم أعضاء المجلس منذ تشكيله وحتى الآن أبحاثا أو دراسات أو مقترحات لتطوير الخدمات الحكومية المقدمة للجمهور (ان وجدت)؟ يرجى تزويدي بنسخ منها، مع بيان الأعمال التي قام بها ممثلو القطاع الخاص بالمجلس لدعم أعمال الجهاز المركزي في تنفيذ مشروعات الحكومة الإلكترونية وآلية التنسيق والعمل المشترك بين تلك الأطراف، وعن مدى استفادة الجهاز المركزي منهم في المشروعات التي يقوم بتنفيذها، وكذلك يرجى تزويدي بنسخ من الأبحاث والدراسات التي قدمها ممثلو القطاع الخاص ان وجدت؟

● أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونسخة من السيرة الذاتية لكل منهم؟

● المعايير التي على ضوئها يتم اختيار أعضاء المجلس الإدارة.

● عدد الجلسات التي عقدها الجهاز المركزي منذ تاريخ إنشائه وحتى الآن؟

● من واقع تشكيل مجلس الإدارة غياب قطاع مهم بالدولة، وهو قطاع التعليم حيث لم نجد جهة واحدة من الجهات الحكومية المسؤولة عن التعليم ممثلة في المجلس، فما المبررات والأسباب التي أدت الى استبعاد هذا القطاع الحيوي؟

● وزارة الداخلية من أكثر الجهات الحكومية التي تقدم خدمات حكومية الكترونية ملموسة لجميع فئات المجتمع سواء عن طريق موقعها الإلكتروني أو من خلال مراكز خدمة المجتمع المنتشرة في محافظات الدولة، فلماذا لم تتم مشاركتها في مجلس الإدارة؟

● هل هناك توجه بإعادة تشكيل مجلس الإدارة ليواكب المرحلة المقبلة ليشمل قطاعات الدولة المختلفة ليكون له دور أكثر ايجابية في دعم الجهاز التنفيذي في تنفيذ اختصاصاته الواردة بالمرسوم؟

● تضمنت المادة الرابعة من مرسوم إنشاء الجهاز المركزي الآتي:

أ ـ يتولى مجلس الإدارة رسم السياسة العامة للجهاز، فهل قام المجلس برسم تلك السياسة؟ يرجى تزويدي بنسخة منها ان وجدت وإذا لم يتم تنفيذ ذلك فيرجى موافاتنا عن المبررات في هذا التأخير؟

ب ـ موافقة مجلس الإدارة على التقرير السنوي العام عن أعمال الجهاز المركزي، وأيضا تزويدي بنسخة من آخر تقرير سنوي للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات عرض على مجلس الإدارة وتمت الموافقة عليه من قبل المجلس؟

● تزويدي بالسيرة الذاتية لمدير عام الجهاز المركزي ونواب المدير العام ومديري الإدارة والهيكل التنظيمي المعتمد للجهاز المركزي؟

● تزويدي بنسخة من مشروعات الجهاز المركزي المعتمد بالخطة الإنمائية للدولة.

● هل قام مجلس الإدارة بأي خطوات لتذليل الصعوبات أو المعوقات التي تواجه الجهاز التنفيذي في أداء عمله خاصة ان بعض الجهات الحكومية تقوم حاليا بتطوير أعمال جهات حكومية أخرى دون الرجوع والتنسيق مع الجهاز المركزي بهدف تكامل المشروعات وعدم تكرارها حفاظا على المال العام، يرجى تزويدي بالقرارات التي اصدرها المجلس بشأن هذا الموضوع؟ والخطوات التي أعقبت تلك القرارات ان وجدت؟

● تزويدي بأسماء ممثلي القطاع الخاص بالمجلس، وهل من ضمنهم اتحاد المصارف الكويتي ان وجد؟ وما قدمه الاتحاد من أعمال للمجلس؟

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة الهاجري الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

رولا خالد عبدالعزيز أحمد الهاجري

تغمد الله الفقيده بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون